العدد (4120) السنة الخامسة عشرة - الخميس (25) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

يسعى لتعديل النصّ قبل نشره في الجريدة الرسميّة رغم مصادقة معصوم

أخطاء في فقرة الكوتا تُحرج مجلس النوّاب بعد إقرار قانون الانتخابات

جلسة سابقة لمجلس النواب

□ بغداد / وائل نعمة

دفع الخلاف الطويل على قانون الانتخابات البرلمانية والاستعجال في إقراره بجلسة واحدة، مجلس النواب الى الوقوع في خطأ قانوني يسعى لتصحيحه قبل نشر التشريع في الجريدة الرسمية.

وكان مجلس النواب قد صوت، قبل يومين، على قانون الانتخابات وثبت موعد إجراء الاقتراع العام في ١٢ أيار المقبل.

وصادق رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، أمس، على القانون الذي لم تطل جلسة إقراره أكثر من ساعة، بعد رفض المحكمة الاتحادية تمديد موعد الاقتراع.

وجرى الخطأ حين قرر البرلمان في جلسة التصويت على تعديل قانون الانتخابات، زيادة عدد "الكوتا" للأقليات الى ٩ بدلاً من ٨، من دون أن يغير النص الأصلي.

كما أدى ذلك الخطأ أيضا، الى بقاء عدد أعضاء مجلس النواب في التعديل الأخير مع "الكوتا" ٣٢٨ مقعداً، و٣١٩ من دون إضافة "الكوتا"، وهو مخالفة واضحة، بحسب نواب.

وأعلنت رئاسة الجمهورية، أمس، في بيان حصلت (المدى) على نسخه منه "مصادقة رئيس الجمهورية فؤاد معصوم الاربعاء على قانون التعديل الأول لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣". وأوضح المكتب أن "القانون أرسل للنشر في الجريدة الرسمية".

وكان البرلمان قد صوت، الإثنين الماضي، على القانون بعد خلافات امتدت لنحو شهر. وضم التعديل الاخير، بالمادة ١١ من القانون، إضافة "الكوتا" الى محافظة واسط، لـ"الكرد الفيلية"، من دون ان يزيد عدد مقاعد المحافظة التي تتكون من ١١ مقعدا.

وانتقدت نائبة عن المحافظة، تقليص عدد مقاعد النواب العرب في واسط على حساب "الكوتا" الجديدة، والتي كان يفترض ان تضاف الى أعداد المقاعد الأصلية لتصبح ١٢ مقعدا.

وقالت النائبة، التي فضلت عدم ذكر اسمها بسبب حساسية الموضوع المتعلق بحق أحد مكونات المحافظة، في تصريح لـ(المدى) امس، إنها "غير معترضة على حق الكرد الفيلية، لكن كان من المفترض مراعاة حجم السكان في واسط".

وتشير النائبة الى ان عدد سكان المحافظة، بلغ مليوناً و٣٠٠ ألف، ووفقاً للدستور فإن كل ١٠٠ الف نسمة يمثلهم نائب واحد في البرلمان، فعليه يجب زيادة عدد المقاعد الى ١٣ مقعدا.

لكن ما حدث، وبحسب النائبة فان "البرلمان قرر سحب مقعد من المحافظة وتخصيصه للكوتا الجديدة".

ويبلغ تعداد مكون "الكرد الفيلية" في واسط، بنحو نصف مليون نسمة، وهو رقم يعتقد أمين بكر، العضو في اللجنة القانونية، انه يستدعي ان تخصص له "كوتا".

وينفي بكر وهو نائب كردي في البرلمان لـ(المدى) امس، ان تكون الاضافة الاخيرة "غير قانونية"، مبينا ان الأمر "لا يفسر بانه سحب مقعد من مقاعد واسط لصالح الكوتا، وانما الكرد الفيلية جزء من سكان المحافظة".

ويستبعد النائب عن اللجنة القانونية ان يتسبب ذلك الخلاف بالطعن في التعديل الأخير لقانون الانتخابات، الذي يجده لا يخالف الدستور.

لكن المخالفة الدستورية التي حدثت في التشريع الجديد، وفق ما قاله نواب، لاتتعلق فقط بسحب مقعد من "واسط"، وإنما بالتصويت على تخصيص "٨ مقاعد للكوتا"، فيما كان البرلمان قد قرر زيادتها الى ٩.

وينص القانون في مادة (١١)/ أولاً: أن يتكون مجلس النواب من (٣٢٨) مقعداً يتم توزيع (٣٢٠) مقعداً على المحافظات وتكون (٨) ثمانية مقاعد منها حصة (كوتا) للمكونات.

ثانياً: تمنح المكونات الآتية حصة (كوتا) كما يأتي:-

أ- المكون المسيحي (٥) مقاعد توزع على (بغداد ونينوى وكركوك ودهوك وأربيل).

ب- المكون الإيزيدي مقعد (١) في نينوى.

ج- المكون الصابئي المندائي مقعد (١) واحد في بغداد.

د- المكون الشبكي مقعد (١) في نينوى.

وأضاف البرلمان في جلسة الإثنين الماضي، في نفس المادة، الفقرة (و) التي تنص "مكون الكرد الفيليين مقعد (١) في واسط.

وتقول النائبة عن واسط، وهي ضمن كتلة التحالف الوطني، ان "التصويت على مادة خاطئ، حيث لم تزد عدد الكوتا الى ٩ في التعديل الجديد، كما بقي عدد النواب ٣٢٨ في عموم العراق، و٣٢٠ من دون الكوتا".

وكان من المفترض ان يصبح عدد النواب ٣٢٩، ومن دون "الكوتا" ٣١٩.

من جهته، يعتبر صادق اللبان العضو الآخر في اللجنة القانونية في البرلمان، أن الخطأ الذي وقع فيه مجلس النواب يمكن تداركه.

وبعد مصادقة رئاسة الجمهورية على القانون، يقول اللبان في تصريح لـ(المدى): "يجب إرسال استدراك الى رئاسة الجمهورية لتعديل الخطأ الذي حدث في نص القانون".

وحتى مع التعديل الذي تقترحه اللجنة القانونية على القانون، تبقى مشكلة العدد الاصلي لأعضاء مجلس النواب، الذي ينبغي زيادته الى ٣٢٩ مقعداً.

وحول ذلك يقول اللبان: "كانت هناك نية لزيادة عدد مقاعد البرلمان، وحصل نقاش في جلسة التعديل بهذا الشأن، لكن ظهر النص بشكله الأخير".

ويعتبر التعديل الأخير على قانون الانتخابات، هو القانون الرابع من ضمن القوانين التي صدرت في العراق منذ عام ٢٠٠٥ لتنظيم الانتخابات.

"سانت ليغو" الجديد

ودشن البرلمان خلال ست تجارب انتخابية سابقة ٦ قوانين للمحافظات ولمجلس النواب، بمعدل قانون واحد لكل استحقاق.

ورفعت القوى السياسية الكبيرة في البرلمان، معادلة تقسيم أصوات الفائزين في التشريع الأخير، الى ١,٧ بدلاً من ١,٦ التي اعتمدت في انتخابات ٢٠١٤، المعروفة بطريقة "سانت ليغو المعدل"، والتي ضمنت صعود طفيف للقوى الصغيرة الى مجلس النواب.

ويعتبر أحمد علي إبراهيم، عضو المكتب التنفيذي في التيار الاجتماعي الديمقراطي، وهو أحد مكونات التحالف المدني الذي أعلن مشاركته في الانتخابات المقبلة، أن زيادة معادلة "سانت ليغو" تقلل من فرص "الكتل الصغيرة بالحصول على مقاعد في البرلمان".

وكان التيار المدني في الانتخابات السابقة قد حصل على ٣ مقاعد، في نظام تقسيم الأصوات أقل صعوبة من الحالي، قبل أن يقرر عضوان من التيار الانضمام الى تحالف "تمدن" وغياب رئيس الكتلة مثال الآلوسي عن المشهد الانتخابي حتى الآن.

ويقول إبراهيم لـ(المدى) أمس: انه "في كل الاحوال لدينا تجربة سابقة مع سانت ليغو، وسنحاول هذه المرة ان نكون مؤثرين في مجلس النواب المقبل، وخلاف ذلك سنفضل ان نكون بلا تمثيل".

وحاول التحالف المدني في فترة انتهاء مهلة تسجيل التحالفات ان يجمع شتات القوى المدنية لمواجهة "سانت ليغو"، لكنه فشل بسبب "عقد الرئاسة" وفق ما قاله ممثل التحالف.

بالمقابل تعتقد القوى السياسية الكبيرة، ان رفع معادلة تقسيم أصوات الفائزين بالانتخابات المقبلة، سيسرع عملية التفاوض لتشكيل الحكومة.

ويقول رسول أبو حسنه النائب عن دولة القانون لـ(المدى) امس، إن الصيغة الجديدة لـ"سانت ليغو" ستقلص "عدد الكيانات السياسية التي ستدخل بالانتخابات، مما يدفعها للدخول في تحالفات".

ويضيف أبو حسنه "بدلا من أن نحاور ٦ أحزاب، وكل جهة تريد وزير ومنصب معين، سنتمكن من خلال التحالفات من عقد اتفاق سريع وتشكيل الحكومة".

العبادي يلتقي ميركل ونظيره الإيطالي في دافوس

بغداد / المدى

التقى رئيس الوزراء حيدر العبادي، أمس، خلال مشاركته في انعقاد أعمال منتدى دافوس الاقتصادي المنعقد في سويسرا، عدداً من رؤساء الدول والمسؤولين، بينهم المستشارة الالمانية والعاهل الأردني.

وقال المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء في بيان تلقت (المدى)، نسخة منه، إن الاخير "التقى على هامش أعمال منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس المستشارة الالمانية أنجيلا ميركل".

وأضاف البيان إن "العبادي التقى أيضا على هامش المنتدى رئيس الوزراء الإيطالي باولو جنتليوني".

وتناولت تلك اللقاءات الثنائية الانتصارات التي حققها العراق ضد تنظيم داعش وأسس تعزيز العلاقات وضرورة استمرار الدعم الدولي الى العراق لإعادة تأهيل المناطق المحررة.

كما التقى رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي على هامش المنتدى، عبدالله بن الحسين ملك الاردن. وبحث اللقاء أطر التعاون بين البلدين. وذكر بيان لمكتب العبادي، انه "جرى خلال اللقاء بحث تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في جميع المجالات، وأوضاع المنطقة، والتأكيد على دعم الاردن لوحدة العراق وأمنه واستقراره، وبالاخص بعد الانتصار الكبير الذي تحقق على عصابات داعش الإرهابية".

وسبق تلك اللقاءات، اجتماع حضره رئيس الوزراء شارك فيه عدد من رؤساء دول العالم والوزراء تمركز حول الحلول المشتركة للشرق الاوسط.

وطرح العبادي، خلال لقائه رؤساء الشركات العالمية الاستثمارية "رؤية العراق المستقبلية لتطوير جميع القطاعات والفرص الاستثمارية الكبيرة بعد ان تحقق الانتصار على عصابات داعش الارهابية وأهمية إعمار واستقرار العراق".

وكان العبادي، قد توجه، مساء الثلاثاء، الى سويسرا للمشاركة في أعمال منتدى دافوس.

وكان رئيس الوزراء قد أكد عشية مغادرته ان الحضور والمشاركة يأتي لأجل مساهمة المجتمع الدولي في إعادة إعمار العراق.

في غضون ذلك، التقى رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني الذي يشارك في أعمال منتدى دافوس الاقتصادي، العاهل الأردني أيضا. ومن المتوقع أن يلتقي رئيس وزراء الحكومة الاتحادية العبادي ورئيس حكومة الإقليم بارزاني، على هامش الملتقى الدولي.

الجبوري: أسّسنا تجربة متقدّمة في مواجهة التحدّيات

وفد كردي رفيع يمثّل بارزاني في مؤتمر نظّمه مجلس النوّاب

بغداد / المدى

شارك وفد كردي يمثل رئيس حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني في مؤتمر نظمه مجلس النواب برعاية الحكومة الكندية يعنى بـ"الحوكمة الإلكترونية واللامركزية".

وكان رئيس البرلمان سليم الجبوري قد بعث بدعوة الى رئيس حكومة الإقليم للمشاركة في المؤتمر، إلا ان انشغال الاخير بمنتدى دافوس الاقتصادي دفعه لإرسال وفد رفيع.

وضم الوفد كلاً من وزير الإعمار في إقليم كردستان دربازكوسرت رسول، ووزير الصحة ريكوت حمة رشيد، ووزيرة البلديات نوروز مولود، مع محافظي محافظات الإقليم الأربع.

وقال ريكوت حمة رشيد، وزير الصحة في إقليم كردستان، خلال كلمة له في المؤتمر، تابعته (المدى)، إن "الحوكمة واللامركزية الطريق للمصالحة الوطنية والتنمية".

وتابع رشيد، "نحن العراقيين، في العام ٢٠٠٣، ساهمنا جميعاً في إعادة بناء دولتنا العراق على أسس الديمقراطية والتوازن والتوافق والمشاركة الوطنية ضمن دولة اتحادية يتمتع جميع مكوناتها بحقوقهم السياسية والثقافية والاقتصادية، وقد كان دور إقليم كردستان أساسياً ورائداً في تحقيق ذلك".

وشهدت الايام الماضية تبادلاً لزيارات بين بغداد وأربيل، بعد انقطاع استمر اكثر من ٣ أشهر على خلفية أزمة الاستفتاء. وكسرت تلك التحركات الاخيرة بين المركز والإقليم، الجمود حول القضايا الخلافية.

بدوره، قال رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، خلال المؤتمر ان "العراق وبالرغم من التحديات الكبرى التي مر بها منذ العام ٢٠٠٣، استطاع أن يؤسس تجربة متقدمة وطموحة ومعبرة عن إرادة بناء عراق آخر تقوده سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة عن بعضها في الأداء والوظائف ومتآزرة على مواجهة التحديات التي تهدد الوطن والمواطن".

واضاف الجبوري "لقد تمكنا من وضع أسس لبناء دولة المؤسسات الدستورية التي نجدها هي الحائط الأقوى والإطار الاسلم لدرء محاولات تقسيم العراق وتشتيت شعبه وتحويله الى دكاكين سياسية هزيلة".

وأوضح رئيس مجلس النواب "لقد حرصنا على تثبيت دعائم النظام الفيدرالي اللامركزي ليكون واسعا للإبداع في مضمار تشخيص العلل ومكامن الخلل في أداء المؤسسات التنفيذية في جميع محافظات العراق وفي منح شعبنا فرصا واسعة لإدارة شؤونه في محافظاته ومدنه بعيدا عن كوابح السلطة المركزية".

وأشار الجبوري، الى أن "النظام الفيدرالي اللامركزي لايمكن ان يبلغ النجاح الذي نترقبه إن لم يدعم بتشريعات قانونية تعالج أي خلل، كما أن الرقابة الشعبية من خلال منظمات المجتمع المدني او المنظمات النقابية المتخصصة والإعلام الإيجابي الملتزم سيكونان عينين مثابرتين على الرصد".

وتابع رئيس مجلس النواب، ان "النظام الفيدرالي اللامركزي لايتحقق بالتشريعات والقوانين والنيات الطيبة إنما بالملاكات التي تؤمن به وتجتهد في تطويره وتبني على كل منجز من منجزاته".

يوم سياسي

استقرار كركوك مسؤوليّة جميع مكوّناتها

إياد علاّوي

شدد نائب رئيس الجمهورية إياد علاوي، على اعتماد الحوار واتباع "الحل الوطني" في معالجة الاوضاع العامة في كركوك لضمان التعايش السلمي بين مكوناتها. ودعا علاوي، خلال لقائه أمس محافظ كركوك وكالة، راكان الجبوري، الى "ضرورة معالجة الاوضاع في كركوك بهدوء وتروٍّ، بعيداً عن ردود الافعال الآنية والتصعيد الإعلامي"، مبينا ان "مسؤولية استقرار المدينة تقع على عاتق جميع أطياف وشرائح كركوك بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية التي يجب ان تتحمل العبء الاكبر".

وشدد علاوي، على "تعزيز التعاون بين ابناء المحافظة من جهة ومع إدارتها من جهة اخرى كفيل بالحفاظ على التنوع الذي يميز كركوك والذي نطمح جميعاً لديمومته".

مؤامرات سياسيّة لتأجيل انتخابات المحافظات 6 أشهر

علي البديري

كشفت كتلة الدعوة/ تنظيم الداخل، عن وجود ما سماها بـ"مؤامرة وتفاهمات داخلية تحاك بالكواليس" بين قوى سياسية للمضي بتأجيل الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات ستة أشهر.

وقال رئيس الكتلة علي البديري، إن "هناك بعض القوى السياسية التي أفلست من محاولات تأجيل الانتخابات البرلمانية بذرائع مختلفة، ركزت جهودها الآن على تأجيل الانتخابات المحلية لستة أشهر"، مبينا ان "تلك الاطراف التي أيقنت انها لن تكون موجودة بالبرلمان المقبل بدأت تبحث بحياكة المؤامرات في الكواليس لتحقيق مكاسب سياسية بغية البقاء ضمن الحكومات المحلية المقبلة من خلال اشتراط التصويت للمصادقة على موعد الانتخابات البرلمانية مقابل تأجيل الانتخابات المحلية".

لا جدوى من الطعن في فقرة "البكالوريوس" بقانون الانتخابات

عبد الباري زيباري

كشف النائب عن الاتحاد الوطني الكردستاني عبد الباري زيباري، عن وجود اختلاف وجهات نظر بشأن اعتماد شهادة البكالوريوس لأعضاء مجلس النواب، مؤكداً عدم جدوى الطعن بالقانون. وقال زيباري إن "قانون إدارة العراق في وقت الحاكم المدني بول بريمر، ينص على ان يكون عضو مجلس النواب لديه شهادة الإعدادية، أما الدستور العراقي فإنه ينص على ان يشرع بقانون، والقانون هو الذي يحدد الشروط الخاصة بالشهادة".

وأضاف انه "لا جدوى لتقديم الطعن لدى المحكمة الاتحادية، إذا كان القانون هو من يحدد الشروط".

وبيّن انه "يحق لكل مواطن ان يتوجه للمحكمة الاتحادية في أي مسألة يعتقد فيها اختلاف وجهات نظر"، مؤكدا ان "القانون تمت المصادقة عليه وذهب الى رئاسة الجمهورية".

إعادة النازحين ليس ملزماً للحكومة

عامر الخزاعي

أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عامر الخزاعي، عزم الحكومة على إعادة النازحين قبل إجراء عملية الانتخابات المزمع عقدها في الـ ١٢ من شهر أيار المقبل.

وقال الخزاعي إن "اشتراطات مجلس النواب بعودة جميع النازحين لإجراء عملية الانتخابات لا يمكن ان تكون قهرية وإنما تنطلق من السعي لإعادة النازحين بشكل آمن وطوعي".

وأضاف ان "الحكومة تلزم نفسها بهذه الشروط كونها أرسلت هذه الضوابط والشروط ولكن تحت عنوان السعي وليس العنوان الإلزامي المطلق الذي لا مناص منه".

وبيّن الخزاعي، أن "الحكومة إذا أكدت عملها بإعادة الإعمار وعودة النازحين ما يعني انها التزمت بالشروط ولكن هذا لا يعني إتمام الجميع".

التصويت على الموازنة رهن استضافة العبادي

شاخوان عبد اللّه

أكد النائب عن كتلة الديمقراطي الكردستاني شاخوان عبد الله، أن الكتل السياسية اتفقت على عدم إدراج الموازنة على جدول أعمال البرلمان إلا بعد استضافة رئيس مجلس الوزراء.

وقال عبد الله إن "الكتل السياسية اتفقت على عدم درج الموازنة على جدول الأعمال إلا بعد حضور رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي الى البرلمان"، مبيناً أن "رئيس مجلس النواب أعلن درج الموازنة على جدول الأعمال الاسبوع المقبل وهذا خلاف للاتفاق".

ودعا الكتل السياسية الى "الإصرار على قرارها بحضور رئيس الحكومة الى البرلمان خصوصا أن الكتل السنية والكرد وجزء كبير من التحالف الوطني أكدوا عدم تصويتهم الى أن يستجيبوا لمطالبهم في إدخال بعض التعديلات ضمن الموازنة".